

الباب الخامس

في إحكام السباق عليها وما ورد في ذلك

واسماء خيل السباق وما يلتحق به

اتفقوا على جواز المسابقة على مال وبدونه والأكثر أنه بغير مال سنة مستحبة مندوب إليها للتدرب إلى الجهاد وأنها ليست من اللهو المذموم.

أخرج الحافظ بسنده عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي ﷺ قال « لا تحضر الملائكة شئ من اللهو إلا ثلاثة هو الرجل مع امرأته واجراء الخيل والنضال » . وعن جابر بن يزيد أن رسول الله ﷺ قال « ارموا واركبوا الخيل وان ترموا احب إلى كل هو لهي به المؤمن باطل إلا ثلاث فأمن من الحق وذكرها » .

وروى النسائي من حديث عطاء بن أبي رباح. قال رأيت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير الأنصاري^(١) يرتميان فعل أحدهما فجلس فقال له الآخر كسبت سمعت رسول الله ﷺ يقول « كل شئ ليس من ذكر الله فهو لغو وإلا أربع خصال مشى الرجل بين الغرضين وتأديب فرسه وملاعبته أهله وتعليم السباحة » .

(١) هو جابر بن عمير الأنصاري المدني روى عن النبي ﷺ في فضل الرمي، ثقة.

انظر المزيد في: تهذيب التهذيب ٤٤/٢ .

أما السباق فقد فعله النبي ﷺ كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر. قال سابق رسول الله ﷺ بين الخيل التي قد اضمرت فأرسلها من الحفياء وكان أحدها ثنية الوداع. وفيه أن المسافة بين ذينك المكانين ستة أميال أو سبعة. وسابق بين الخيل التي لم تضر فأرسلها من ثنية الوداع. وكان أحدها مسجد بنى زريق وأن المسافة بينهما ميل أو نحوه وفي رواية أن ابن عمر كان فيمن سابق بها. قال فجئت سابقاً فطفر بسى الفرس المسجد. وفي رواية فطفف بي. وفي رواية فجمع بابن عمر فرسه حتى اقتحم به مسجد بنى زريق. وفي رواية اقتحم به جرفاً فصرعه وفي أخرى وثب به المسجد وكان جداره قصيراً. والمعاني متقاربة.

وفيه دليل على جواز تضمير الخيل وهو أن يقلل علفها مدة وتدخل بيتاً كتيماً وتجمل فيه لتعرق ويجف عرقها فيصلب لحمها ويخف وتقوى على الجرى وتهدب كل يوم يجرى شوط أو شوطين من غير اجهاد لها ولا لاستفراغ وسعها في الجرى وتعاد إلى مكائها كما روى أنه ﷺ كان يأمر باضمار خيله بالحشيش اليابس شيئاً بعد شيء وطياً بعد طى ويقول أرورها من الماء واسقوها غدوة وعشياً وألزموها الجلال فأنها تلقى الماء عرقاً تحت الجلال فتصفوا ألوانها وتتسع جلودها وكان أمر أن يقودوها كل يوم مرتين ويؤخذ منها من الجرى الشوط والشيطان ولا تركض حتى تنطوى فلا يكون هذا من تعذيب الحيوان الممنوع منه شرعاً بل من تدريبها وتهذيبها وتقويتها على الكر والفر المندوب إليه. يقال اضمرت الفرس وضمرتها بمعنى. فمن ثم جاءت الرواية سابق بين الخيل التي اضمرت، وفي أخرى أجرى الخيل التي اضمرت والتي لم تضر فيهما

والضامر من صفات الخيل المحمودة وأكثر ما يكون في العربيات، وهو عبارة عن ارتفاع بطن الفرس لا عن ضيقه فإنه مذموم وهو إمارة على سرعة الفرس ونشاطه.

وروى عن بعض أمراء العرب من المتقدمين أنه كان ماهراً في الخيل وله ابن أخ مولع بالصيد فأراد الأمير غزواً، فقال يا ولدي اذهب إلى الشام واشتر لنا خيلاً فأنا بالأحتياج إليها. فقال يا عم أنت تعلم أني لا علم لي بالخيل. قال يا ولدي أنت لك علم بكلب الصيد فكل ما تستحسنه من الكلب فهو في الفرس حسن، قالوا فاشترى أفراساً فكانت كلها جياداً والتضمير من صفات الكلب المستحسنة وفيه دليل على التفريق بين الخيل المضمرة والتي لم تضمّر في السباق. وجعله بعضهم شرط صحة السباق، يعني إذا كان على مال كما يأتي. والحفياء المذكورة اسم مكان بالمدينة المنورة بالحاء المهملة والفاء والياء المثناة تحت تمد وتقصر. ويقال فيها الحيفاء بتقديم الياء على الفاء. وثنية الوداع اسم مكان معروف بذلك وفيها قبل في مدحه ﷺ لما أقبل من بعض مغازيه استقبلته بنات النجار يقلن:

أقبل البدر علينا من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وبين الراوي أن الأمد بينهما ستة أميال أو سبعة. وفي رواية خمسة أو ستة. وأن الثانية كان أمدها نحو الميل وهي من الثنية أي المذكورة أي مسجد بنى زريق بتقديم الزاي على الراء، وهو أخو بياضة ابنا عامر بن زريق بن عبد

حارثة بن مالك بن غصين بفتح الغين المعجمة ابن جشم بن الخزرج بطن من
الأنصار وهذا التفريق هنا باعتبار التضمير وعدمه، وروى أنه فرق بينها باعتبار
الأسنان أيضاً.

رواه أبو عبيدة عن أمته عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول
الله ﷺ سبق بين الخيل وأعطى سبق وأمر بها أن تضرم وجعل غاية الربيع
والجزاع من الغاية وأجرى القرح من الحفيا وجعل الغاية المصلى.

وفي رواية أبي داود أن نبي الله ﷺ سبق بين الخيل وفضل القرح في
الغاية. والقرح جمع قارح. والربيع جمع رباغ كقذار وقذر.

ويقال ربعان كغزال وغزلان. وهو يطلق على الغنم في السنة الرابعة.
وعلى البقر وذوى الحافر في الخامسة. وعلى ذى الحق في السابعة. وفرس رباغ
ورباعية. والقرح تقدم وأكثر ما كانت تجرى العرب من مائة غلوة. والغلوة
مقدار رمية السهم قال في الأساس. والفرسخ التام خمس وعشرون غلوة وفيه
ما فيه فأن المشهوران المأتى غلوة أربع فراسخ كما يأتى والفرسخ ثلاثة أميال
والميل أربعة آلاف خطوة.

وأما السباق على المال ويسمى الرهان قال القاضى أبو الفضل لا
خلاف في جواز المراهنة فيها يعنى المسابقة وأما خارجة من باب القمار لكن
لذلك صور أحدها متفق على جوازه. والثاني متفق على منعه وفي بقيتها
خلاف.

أما المتفق على جوازه فأن يخرج الوالى أو غيره تبرعاً سبقاً يجعله للسابق

من المتسابقين ولا فرس له في الحلبة فمن سبق له. وكذلك لو قال للسابق كذا وللمصلي كذا وللتالي كذا فيأخذونه على شروطهم لأن هذا قد خرج عن باب القمار إلى باب المكارمة.

وأما المتفق على منعه أن يخرج على كل من المتسابقين. سبقاً فمن سبق منهما أخذ سبق صاحبه وأمسك متاعه. فهذا قمار عند جميع العلماء ما لم يكن بينهما محلل فإن كان بينهما محلل أى فرس ثالث على أنه أن سبق أخذ ما أخرجاه جميعاً ولا شيء عليه أن سبق فأجازه ابن المسيب والشافعي ومالك في رواية عنه والمشهور عنه خلافه، والمشهور عن الحنفية جوازه فإن سبق أحد المخرجين أحرز السبقين، وان سبقاً جميعاً بقى كل منهما على ما في يده ولم يغرم أحدهما للآخر شيئاً وان سبق الخلل حاز السبقين. وان سبق أحدهما مع الخلل أحرزا سبق المتأخر أى فكانا فيه شريكين. وقال محمد بن الحسن نحوه وهو قول الأوزاعي والزهرى وأحمد واسحق. ومن صور الأختلاف أن يكون الوالى أو غيره ممن أخرج السبق له من فرس في الحلبة على أنه ان سبق هو لم يعط شيئاً وإلا أخذ السابق السبق فأكثر العلماء على جوازه. وبه قال الليث والشافعي والثورى وأبو حنيفة رحمهم الله تعالى وأبى ذلك مالك في رواية عنه وبعض أصحابه وربيعة والأوزاعي. قال مالك لا يرجع إليه سبقه وإنما يأكله من حضر أن سبق مخرجه. ومن شرط المسابقة أن تكون الخيل متقاربة الحال في سبق بعضها بعضاً فمتى تحقق سبق أحدها كان الرهن في ذلك قماراً وكذلك المضمة مع غيرها والعراب مع غيرها لا تجوز المراهنة عليها كذا قيل وفي قوله العراب مع غيرها نظر فأنا رأينا كثيراً من الهجن والمقاريف تسبق العربية. وهذا

الشرط معتبر في الخلل بالأولى لأنه بلاد أن يكون فرسه مما يحتمل السبق وعدمه
أما إذا تحقق سبقهما فلا فائدة فيه وإذا تحقق سبقه لهما كان قماراً أيضاً فلا
يجل في الصورتين.

والمعتبر في السبق بين الفرسين بالعنق هو المشهور. وعن عبد الله بن
المبارك عن سفيان قال إذا سبق الفرس بأذنه فهو سابق قال بعضهم هذا محمول
على تساوى اعناقهما فإن تفاوت أعناقهما بالدول والقصر كان السبق
بالكاهل.

وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه سابق بين الخيل على حال اتته من
اليمن فأعطى السابق ثلاث حلل والمصلى حلتين والثالث حلة والرابع ديناراً
والخامس درهماً والسادس قصبه وقلل بارك الله فيك وفي كلكم وفي السابق
والفيسكل.

وروى الواقدي عن سهل بن سعد الساعدي قال أجرى رسول الله ﷺ
الخيول فسبقت على فرس رسول الله ﷺ الضروب فكساني برداً يمانياً. وعنه أيضاً
قال سبق أبو أسيد الساعدي على فرس رسول الله ﷺ فأعطاه حلة يمانية.

وروى الختلي^(١) في كتابه أن رسول الله ﷺ أمر باجراء الخيل وسبقها
ثلاثة أعذق من ثلاث نخلات أعطى السابق أعذقاً وأعطى المصلى أعذقاً وأعطى
الثالث أعذقاً وذاك رطب وروى فيه أيضاً أن رسول الله ﷺ أجرى الخيل يوماً
فجاء فرس له أدهم سابقاً وأشرف على الناس فقالوا الأدهم الأدهم وجنا

(١) ورد ذكره في طبقات الحفاظ للسيوطي.

رسول الله ﷺ على ركبته ومر به وقد انتشر ذنبه وكان معقوداً فقال رسول الله ﷺ أنه لبحر .

وروى أيضاً أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما سبق الخيل وكتب به الأجناد. ففي هذه الأحاديث ونحوها جواز اخذ السبق وهو المال المجمعول على المسابقة . ويقال له الخطر بفتح الطاء والباء من السبق .

وذكر ابن دريد أن السبق بمعنى الجعل فيه لغتان الفتح والإسكان وهو بالاسكان مصدر سبقه لكن يحتمل أن يكون ما أعطاه الرسول ﷺ للسابق والمصلى كان قد شرط لهم ذلك فيكون فيه دليل على أصل العقد .

ويحتمل أنه بغير شرط فيكون اكراماً منه وكرماً فيكون دليل جوازه القياس . وقوله في الحديث أعطى السابق ثلاث حلل الخ فيه بيان تسمية بعض خيل السباق ولا بأس بذكرها وما قيل فيها .

(فائدة) كان العرب يجرون الخيل في الحلبة وهي المكان الذي يجرى فيه الخيل للسباق فمن وصل أولاً يسمى المجلى والسابق .

والثاني المصلى وذلك لأن رأسه عند صلوى السابق وهما ما عن يمين الذنب وشماله . والثالث المسلى سمي به لأنه يسلى صاحبه بسبقه في الجملة والرابع التالى . والخامس المؤمل . والسادس المراتح وتسمية هذين تهكمية أو ضدية كتسمية الأشقر زنجياً . أو على حقيقتها لأن الأول منها يؤمل نيل حظه من السبق والثاني يرتاح إليه بالنسبة لما بعده .

والسابع العاطف والثامن الخطىء . والتاسع اللطيم فعيل بمعنى مفعول

لأن العرب كانت تلطم وجهه والعاشر السكيت لأن صاحبه يسكت حياءً فلا يتكلم بشيء أو أنه يسكته لأن له في الجملة فيأخذه ويسكت هذا قول الأصمعي.

وقال ابن الأنباري^(١) في الزاهر، الأول المجلى، الثاني المصلى، الثالث المسلى، الرابع التالى، الخامس المرتاح، والسادس العاطف، السابع الخطى، الثامن المؤمل، التاسع اللطيم، العاشر السكيت والكاف تخفف وتشدد قال أبو بكر انشدني أبو العباس:

جاء المجلى والمصلى بعده ثم المسلى بعده والتالى

نسقا وقاد خطيها مرتاحها من قبل عاطفها بلا اشكال

وفي هذين البيتين قسمه سبعة فهما لا يوافقان عد الأصمعي لها عشرة.

قال أبو الليث أولها المجلى وهو السابق، ثم المصلى ثم المسلى ثم التالى ثم العاطف ثم المرتاح ثم المؤمل ثم الخطى ثم اللطيم ثم السكيت وانشد بعضهم:

أتانا المجلى والمصلى بعده مسل وتال بعده عاطف يجرى

ومرتاحها ثم الخطى ومؤمل وجاء لطيم والسكيت له يبرى

أى يعرض يقال براً لك فلان البشئ عرضه والقلم والسهم تحتها والداية أذهب حملها بالأتعاب فهذا على موافقة الأصمعي.

وقال الجاحظ: كانت العرب تعد السوابق ثمانية ولا تجعل وراءها حظاً

(١) له ترجمة وافية في بغية الوعاة للسيوطي.

السابق ثم المصلى ثم المقفى ثم التالى ثم العاطف ثم المزمز ثم البارع ثم اللطيم
وكانت العرب تلطم وجهه وإن كان له حظ.

قال ابن الأعرابي الفسكل الذى يأتى آخر الخيل فى الحلبة وقال غيره
وما يجئ بعد هذه العشرة فهو المقرح وأنشدوا:

قد سبق الخيل الهجان الأقرح واقبلت من بعده تقرح

والفسكل الذى يأتى فى آخر الخيل والذى يجئ بعده القاشور وما جاء
بعد ذلك لاحظ له ولا اعتداد به. وقيل السكيت والفسكل والقاشور واحد.

فقوله ﷺ فى الحديث بارك الله فىك وفى كلكم وفى السابق والفسكل
دعا خيل السباق كلها السابق منها والمتأخر فقيه دليل على مدح الخيل كيفما
كانت وان سبها مكروه كما سبق فى اذلتها.

ومما يكره فى السباق الجلب والجنب.

وقد روى أبو داود لا جلب ولا جنب فى الرهان. والرهان والرهن
مصدر راهنته على كذا رهاناً ومراهنة وجمعه رهن وهو المال المبدول كحبل
وحبال. والجلب بالتحريك يكون فى السباق والزكاة.

فأما فى السباق فهو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويصيح به حتا له
على الجرى يقال جلب على فرسه إذا صاح به من خلفه واجلب عليه مثله.

وأما الجنب بالتحريك أيضاً فهو فى السباق أن يجنب فرساً إلى فرسه
الذى سابق عليه فإذا قصر المركوب تحول إلى المنجوب. وكلاهما فى الزكاة أن
يترل العامل بجانب ويأمر أرباب الأموال أن تجلب أموالها حتى يأخذ صدقاتها

مكانه وهو منهي عنه أيضاً. وتجاوز المسابقة على كل ذى خف وحافر بمال وغيره. وكذا على الاقدام فى قول. وأما بدون مال فتجاوز فى كل شئ ليس فيه تعذيب حيوان بغير فائدة معتبرة كمنطاح الكباش وهراش الديكة فإنه حرام ولا خرم مرؤة فإنه مكروه أو حرام كاللعب بالحمام والله أعلم.

فصل

في بقية أحكام تتعلق بها

(منها حل لحومها) اباحها شريح والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وهاد
ابن أبي سليمان والثوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك والشافعي
وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماعة. ودليلهم ما اتفق عليه البخاري ومسلم من
حديث أسماء بنت أبي بكر وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم.
أما حديث أسماء بنت أبي بكر فقالت نحرنا فرساً على عهد رسول
الله ﷺ فأكلناه.

وأما حديث جابر فقال: نهي رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمير
ورخص واذن في لحوم الخيل.
وذهب أبو حنيفة والأوزاعي ومالك إلى أنها مكروهة إلا أن كراهيتها
عند مالك كراهية تزويه.

ودليلهم ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن خالد بن الوليد أن
رسول الله ﷺ نهي عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير. وما دل عليه أيضاً قوله
تعالى ﴿ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ﴾ ^(١) وما دل عليه أيضاً قوله تعالى ﴿ وَالْخَيْلِ
وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لَتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ ^(٢). قال صاحب الهداية خرج مخرج الأمتان:

(١) سورة النحل الآية ٨.

(٢) سورة النحل الآية ٨.

والأكل من أعلى منافعها والحكيم لا يترك الأمتان بأعلى النعم ويمتن بأدائها
ولأنها آلة ارباب العدو فيكره أكله احتراماً له ولهذا يضرب له بسهم في الغنيمة
ولأن في إباحته تقليل آلة الجهاد.

وحدِيث جابر معارض بحديث خالد والترجيح للمحرم انتهى.

وأجيب بأن الآية خرجت مخرج الغالب. وحدث خالد فيه مقال
فحدث جابر وأسماء أصح. واختلف في لونه فقد قيل لا بأس به إذا ليس فيه
تقليل آلة الجهاد. وقيل بجرمته لأسكاره.

[ومنها بيع ماء الفحل واجرته] للضراب وهما محرمان للنهي عنهما لما
روى البخارى وغيره فهى رسول الله ﷺ عن عسيب الفحل.

وروى مسلم فهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الفحل.

وعن أنس أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن عسيب الفحل فنهاه. فقال
يا رسول الله انا نظرق الفحل فنكرم فرخص له في الكرامة.

رواه الترمذى وحسنه. والعسيب والعسب ماء الفحل وقيل ضرابه
والمعنى فيه في عقد البيع انه غير مقدور التسليم. وفي الأجارة لا يمكن تسليم
المنفعة ولا بتسليم العين كأستيجار الشاة للحلب ويحرم أخذ ما يبذل في مقابلته
لا أن يكون هدية وعليه يحمل حديث الكرامة. بل اطراق الفحل احتساباً
مندوب اليه شرعاً. فقد روى الطبرانى عن أبى كبشة الأثمارى أنه أتى رجلاً
فقال أطرقنى من فرسك فأبى سمعت رسول الله ﷺ يقول من أطرق مسلماً فرساً
فأعقب له الفرس كتب الله له أجر سبعين فرساً يحمل عليها في سبيل الله وإن لم

يعقب له كان له كأجر فرس يحمل عليه في سبيل الله عز وجل.

وروى أيضاً عن ابن عمر قال ما تعاطى الناس بينهم شيئاً قط أفضل من الطرق يطرق الرجل فرسه فيجرى له أجره ويطرق الرجل فحله فيجرى له أجره ويطرق الرجل كبشه فيجرى له أجره.

وروى الترمذى عن عدى بن حاتم الطائى أنه سأل رسول الله ﷺ أى الصدقة أفضل؟ قال خدمة عبد في سبيل الله أو ظل فسطاط أو طروقة فحل في سبيل الله. ومن ثم فهم عن خصائها كما روى أبو عبيدة في كتاب الخيل قال أصاب رسول الله ﷺ فرساً من جدس حى من اليمن فأعطاه رجلاً من الأنصار وقال إذا نزلت فأنزل قريباً منى اتسار إلى صهيله ففقدته ليلة فسأل عنه فقال يارسول الله انا خصيناه فقال مثلت به يقولها ثلاثاً. الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة أعرافها أدفاؤها وأذناها مذايبها التمسوا نسلها وباهوا بصهيلها المشركين.

وروى أيضاً قال فهم رسول الله ﷺ عن جز أذناها الخيل وأعرافها ونواصيها وقال أما أذناها فمذايبها، وأما أعرافها فأدفاؤها، وأما نواصيها ففيها الخير.

وعن أنس عن رسول الله ﷺ لا تهلوا أذناها الخيل ولا تجزوا أعرافها ونواصيها فإن البركة في نواصيها، ودفاؤها في أعرافها، وأذناها مذايبها رواه أبو نعيم.

وأخرج الحافظ الدمياطى بسنده عن عائشة رضى الله عنها قالت فهم

رسول الله ﷺ عن خصاء الخيل.

وعن عبد الله بن عمر قال نهي رسول الله ﷺ عن خصاء الخيل والأبل والغنم؛ قال ابن عمر فيها نشأت الخلق ولا تصلح الأنث إلا بالذكور. قال ورواه مالك في الموطأ موقوفاً وهو الصحيح.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما نهي رسول الله ﷺ عن صبر الروح وخصاء البهائم وفي لفظ عنه لا خصاء في الإسلام ولا ببيان كنيسة.

وروى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ﴿وَلَا مُرَلَّهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾^(١) قال يعني خصاء البهائم.

وحكى الأبيوردي في رسالته عن الشعبي قال قرأت كتاب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما نهي عن حذف أذنان الخيل وأعرافها وخصائها ويأمره أن يجرى من رأس المائتين وهو أربع فراسخ. والغلوة الغاية والشرط. وغلوت السهم غلوا إذا رميت به بعد ما تقدر عليه وجمعها غلاء. وخالفه البيهقي فذكر في سننه كتب عمر بن الخطاب إلى سعد أن لا تخصين فرساً ولا تجرين فرساً في المائتين.

وقد تقدم حكم الأجراء وأن النبي ﷺ كان يفرق بين الخيل في الغابة.

أما ما ذكر في هذه الأحاديث من الخصاء فهو فعال مصدر خصيت الفحل خصاء إذا أسللت خصيته فهو خصي والجمع خصيان وخصيية.

وأما أحكامه فقيل بتحريمه. وقيل بكرهته والأكثر على إباحته مطلقاً

(١) سورة النساء الآية ١١٩.

وبعضهم إذا اتصل به غرض صحيح كطيّب اللحم.

كما روى من تضحية النبي ﷺ بكبشين موجدين. وذكر أن عروة بن الزبير خصى بغلاً له وأن عمر بن عبد العزيز خصى بغلاً له في خلافته وأن الحسن سئل عن الخصاء فقال لا بأس به.

وأن ابن سيرين قال لا بأس بخصاء الخيل لو تركت الفحول لأكل بعضها بعضاً. وقال عطاء: ما خيف عضاضه وسوء خلقه لا بأس به.

قال البيهقي ومتابعة قول ابن عمر وابن عباس مع ما فيه من السنة المروية أولى فهو ميل منه إلى تحريمه هذا في الحيوان.

وأما في الإنسان فالأوجه تحريمه لأنه مثله وذلك أى التحريم على فاعله.

لما روى ابن ماجه في الديات أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال سيدى رآنى اقبل جاريتى فجب مذاكرى. فقال النبي ﷺ على بالرجل فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله ﷺ اذهب فأنت حر قال على من نصرتى يارسول الله قال يقول رأيت أن استرقنى مولاى فقال رسول الله ﷺ على كل مؤمن أو مسلم.

وروى أيضاً من حديث سلمة بن روح بن زباع عن جده أنه قدم على

النبي ﷺ وقد خصى غلاماً له فأعتقه النبي ﷺ بالمثلة.

وفى الأحاديث النهى أيضاً عن جز أذنان الخيل وأعرافها ونواصيها.

وعجل ذلك بأن أذنانها مذايبها أى تذب بها عن أنفسها أى تطرد الذباب.

والمذبة بكسر الميم ما يذب به بالذباب ويفتحها الأرض الكثيرة الذباب.

وفي رواية لا تهلّبوا أذنان الخيل والهلّب. ما غلظ من شعر الذئب والأهلّب الكثير الهلّب وهلبت الفرس إذا أخذت هلبه فهو مهلوب. وأن أعرافها أذفاؤها والأعراف جمع عرف وهو الشعر النابت على معرفة الفرس بفتح الراء وهو مكان الشعر النابت على أعلا عنقها والدفء بكسر الدال اسم ما يدفئ الإنسان. والجمع أدفاء على أفعال. والدفء محركا المصدر كالظمآء وذلك كله ليس بمثله وإنما هو من باب الأذلة المنهى عنها كرامتها فهذه مكروهة تزيهاً إلا لغرض صحيح والناصية الشعر المسترسل على وجه الفرس.

وفي بعض روايات الأحاديث وأما نواصيها ففيها البركة وفي بقيتها فيها الخير والبركة يقتضى أنه ليس فيها شؤم كما يأتى فى الباب بعد هذا والله تعالى أعلم.